انقلاب الأصدقاء

عبد الناصر والعشير عامر ومبارك وأبو غزالة

جمعتهم الدفعة وفرقتهم السلطة

الفصل الخامس

حكم المصريين يبدأ من التليفزيون

obeikandl.com

obeikandl.com

من يريد أن يدخل لعبة السياسة في مصر عليه أن يضع نفسه في إطار وصورة نموذجية.

كما يجب أن تتوافر لديه عدة عناصر أخلاقية تبدأ بالسمعة الحسنة قبل وبعد دخول لعبة السياسية وتنتهي بالحياة الأسرية المستقرة.

والمحاذير التي وضعها المصريون لكل من يريد أن يدخل لعبة السياسة والقيد على حركته وسلوكياته داخل وخارج نطاق مجاله السياسي لا يوجد مثيل لها في الدول الأخرى. وهذا التباين في نظرة المواطن المصري تعود إلى طبيعة العلاقة بين السياسي في مصر والمواطن. منذ بداية ظهور الحياة على أرض مصر.

فمصر على خلاف الدول الأخرى بيئة نهرية فيضية لا تعتمد على المطر وإنما على نهر النيل ومن هنا يبدأ الفرق بينها وبين سائر الدول الأخرى.

ففي البلاد التي تعتمد على المطر يختزل المجهود البشري طوال العام ألا في أوقات قليلة يخصص المجهود فيها لإعداد الأرض وبذر البذور ثم يتوقف العمل حتى وقت الحصاد. أما في مصر فالوضع مختلف تماماً جذرياً فالوادي ليس مصرفاً طبيعياً ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد تصريف مياه النهر في مساق ومصارف. وبالتالي لابد من مجهود بشري لتوصيل المياه، إلى الحقول. مثل البذر من خلال شبكة ومساق كثيفة من قنوات الحمل وقنوات التغذية ومساقي الحقول وفوق ذلك كله لابد من إحكام السيطرة على هذه الشبكة الغطائية بالنواظم والقناطر والسدود وذلك كله من أجل السيطرة على ثورة النيل الذي كان يتمرد من حين لآخر ويكتسح في ثورته الأخضر واليابس ويقتلع كل شيء في طريقه.

فكان ولابد من ضبط الناس خاصة وأن زراعة الري إذا تركت بغير ضابط يمكن أن تضع مصالح الناس جميعاً في مهب الريح بشكل عام وبشكل خاص تضع مصالحهم المائية في مواجهة بعضها البعض مواجهه متعارضة دموية.

كانت النتيجة الطبيعية لذلك الصراع مع النيل وثوراته هي حتمية وضرورة التحكم أولاً في العنصر البشري قبل التحكم في النيل وذلك لا مكانية استخدام هذا العنصر في شق الطرق والترع وبناء القناطر والمساقي. تمهيداً أو كعملية أولية لتتحكم في النهر الذي كان يثور على أرضه وكانت السخرة والكرباج والتعذيب هي وسيلة الحاكم للتحكم في العنصر البشري حتى يستطيع أن يحجم ويحد من ثورة النيل لتتكيف مع البيئة والطبيعة النهرية.

ويتدرج هذا التحكم من الحاكم والباشا والعمدة حتى الخفير النظامي.

وتحولت هذه السيطرة إلى طفيليات موروثة تناقلت إلى الأجيال وتحولت إلى مملوك موروث لدي كل المصريين تمثل في الذل والخنوع وقتل روح التمرد والثورية لديه. وساعدت بجانب ذلك عوامل أخرى ساهمت بشكل واضح في تكريس مفاهيم الجبن والخوف والهلع عند المصريين.

هذه العوامل كانت أيضاً خارجة عن إرادة المواطن وتمثلت في عزلة الوادي الجغرافية داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافاً وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقاً أو غرباً ابعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعاً عملياً، واشد إرغاماً للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلي على الطرد أي من العزلة الجغرافية التي حدت من الهجرة الداخلية وحدت أيضاً من الهجرة الخارجية مما مكن للطغيان المحلي أن ينفرد بالفلاح من الناحيتين وكان الناتج الطبيعي لهذه البيئة كائناً منقاداً ذليلاً لا يثور ولا يتمرد.

وأصبح الذل والجبن والخوف طفيليات عاشت وتوطنت داخل الجسم المصري الذي نقله من جيل لآخر وأصبح هذا الذل والجبن أحد الأوصاف الرئيسية في رسم وتعريف الشخصية المصرية. فكانت المقولة العربية ؛قال العقل أنا الأحق بالشام وقالت الفتنة وأنا معك وقال الشقاء أنا الأحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك وقال الخصب أنا الأحق بمصر فقال الذل وأنا معك.

وعندما غزا نابليون مصر كان يقول : لو كانت كل جيوشي كالمصريين لملكت العالم وكان فلسفته في ذلك أن المصريين يفعلون ما يؤمرون.

وتناقلت الأجيال موروثات الجبن والذل ومع كل عصر كان الطغيان يأخذ شكلاً مختلفاً ويوسع قاعدة الإسراف في الطغيان. من الحاكم، فالباشا، العمدة حتي أصبح الطاغية هو كل من يتولى السلطة. بكافة مستوياتها من قاعدة الهرم السلطوي حتى قمته.

وأصبح الطغاة هم من يمثلون جماعة الصفوة السياسية واتفق كل المفكرين السياسيين على أنهم قلة سياسية تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية تقابلها أغلبية خاضعة لهذه القرارات.

وارتبط مفهوم الصفوة بوجود بناء اجتماعي طبقي استغلالي وأصبحت جماعة الصفوة السياسية تضم ثلاثة أنواع من الصفوات هي القادة السياسيون والقادة العسكريون ورؤساء الشركات وهؤلاء الثلاثة يوجد بينهم تداخل معقد يربط هذا الخيط الجامع بين القوي السياسية والعسكرية والاقتصادية.

وأدي طغيان هذه الصفوة على مدار التاريخ من الفراعنة والعثمانيين وحتى الآن مع اختلاف المسميات إلى أن أصبح المواطن منذ البدء وحتى الآن مغلوباً على أمره ومحروماً من أمل الحياة وكان يعبر عن الظلم في الماضي بكثرة الإنجاب بالإضافة إلى التدين بحثاً عن حياة أفضل تعطي له مبرراً وتعويضاً عن الحياة التي يحياها.

وتحددت شكل العلاقة بين الحاكم السياسي والمواطن على أساس التبعية، علاقة قائمة على تابع ومتبوع آمر ومأمور ملقي ومتلقي، علاقة ظاهرها الرضا وباطنها الخوف والكره والذل.

ومع تطور الحياة واختلاف أشكال ممارسة السلطة ظلت العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مصر كما هي وإن اختلف الشكل.

وإذا كانت العلاقة المباشرة بين السياسي والمواطن قد انقطعت بسبب تعقد الحياة وتطورها، إلا أن هذا التعقد لم يمنع أن تظل العلاقة كما هي وأدخل وسائل جديدة للاتصال بين الحاكم والمحكوم. وسائل مختلفة تماماً عن كافة وسائل الاتصال المعمول بها في دول العالم وذلك لأن الأصل أن تشارك فئات كثيرة في صياغة السياسة الاتصالية لتلعب دور حلقة الوصل بين الملقي والمتلقي، الحاكم والمحكوم وذلك ما لصلتها المباشرة بالاتصال ونظمه ووسائله أو بحكم استعانتها ببعض أشكال الاتصال ومن هذه الفئات وزارة الإعلام والأجهزة القانونية والتشريعية السلطات المشاركة في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وزارات وأجهزة تؤثر على صناعة القرار كالمالية والتجارة والاتحادات والنقابات وغيرها من القوي التي تؤثر على صناعة القرار.

الآن هذه الوسائل غير معمول بها في مصر ولا ينظر إلى هذه القوى نظرة المؤثر بل هي غالباً في وضع متأثر.

ولعبت أمراض النشأة في قيام الدولة المصرية في عدم العمل بالوسائل العلمية في صناعة القرار والتأثير عليه.

فرئاسة الدولة المصرية في الأغلب الأعم تكون من مدى الحياة ولا يغيرها إلا الموت والانقلاب، ورغم النصوص الدستورية القائمة على مفاهيم تداول السلطة وحرية الرأي والتعبير وتكوين الأحزاب. إلا أن الواقع يكشف أنها نظم محافظة لا تسمح رغم النصوص يتغير قمة النظام ولا هيكله الأساسي. عن طريق تأثير الرأي العام على نحو سلمي ولم يحدث أن تغير نظام عربي من داخله إلا بالوفاة، فتغير النظام وتطوير توجيهاتها في غير حالات الوفاة والانقلاب فهو الأمر الذي يبدو مستحيلاً.

فالنظام في مصر ليس نظاماً سلطوياً مهيمناً على أوجه النشاط الحياتي في المجتمع فحسب ولكنه أيضاً نظام مغترب المواطن في ظله كائن عاجز مغلوب على أمره

مهموم بتأمين حاجاته الآنية فتسيطر في حياته قيم مجرد المعيشة والاستمرار ويعيش على هامش الوجود لا في الصميم وتحتل الأشياء والسلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكرة ويقيم علاقاته على أساس الاقتناص والذعر، دائماً في حالة قلقة، حذر باستمرار من احتمالات السقوط والفشل.

وتلجأ السلطة في ظل هذا الوضع وطبيعته المعقدة لملأ فراغ شرعيتها عن طريق إثارة مخاوف الجماهير من أي منافسين على السلطة وأصبحت تصور أي بدائل على أنها تؤدي إلى إمكانية سيطرة في كل هذه الظروف الاجتماعية والسياسية التي يحيا عليها المواطن المصري تكون النتيجة الطبيعية لها هي فقدان السلطة لشرعيتها. وتلجأ السلطة لملأ فراغ شرعيتها إلى إثارة مخاوف الجماهير من أية منافسين لها على السلطة عن طريق إثارة الذعر الدائم للجماهير من أي تيار وتصور البديل لحكمها في ظل بيئة مصرية متدينة على أنه قد يؤدي إلى حكم شيوعي يسيطر عليه الملاحدة أو ديكتاتورية إسلامية متعصبة دموية أو نظام ليبرالي ضعيف يؤدي إلى حرب أهلية. وتحقق السلطة هذا الهدف من خلال احتكارها وسيطرتها على النظم الإعلامية. فالسياسيون يدركون الدور المؤثر الذي تلعبه وسائل الإعلام في بناء الراي العام وإحداث التغيير الاجتماعي والثقافي لذا يولون العلاقة بينهم وبين الإعلاميين اهتماماً خاصاً أكثر من علاقاتهم برجال الأعمال، فلدي السياسي عقيدة ثابتة بأن تغيير المجتمع يبدأ بالتغيير الثقافي والإعلامي وهذا يفسر لنا سبب توجه قادة الانقلاب العسكري في أي دولة إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون والمؤسسات الصحفية فور الانقلاب، فوسائل الإعلام يمكنها أن تدمر سمعة صانعي القرارات والمسؤولين الحكوميين ومن ثم فإن بإمكانها أن تؤثر في القوة التي يتمتع بها المسئولون فالتغطية الإعلامية لشخصية معينة قد تضفي عليها المكانة وتضيف إليها الكثير فيما يتعلق بقدراتها الإقناعية والتأثير في مواجهة الآخرين.

وأصدق مثال قريب إلى ذهن المصريين هو النموذج الساداتي فالسادات عندما أراد أن يؤسس شرعية جديدة لنفسه بدأ التغيير من جانب الإعلام قبل أن يبدأ من الجوانب الاقتصادية أو السياسية. فعندما بدأ في تنفيذ توصية ورقه أكتوبر ١٩٧٤ والاتجاه ناحية الغرب والخروج من المعسكر الشرقي بدأ أولاً من خلال الأعلام من خلال عدة محاور نفذت بدقة وتحت إشرافه هو شخصياً من ذلك:

١ ـ الحرص على توجيه تعليمات إلى قادة المؤسسات الصحفية والإذاعية.

٢ ـ الاستمرار في إجراء تغييرات في قيادات المؤسسات الصحفية بما يضمن الاطمئنان إلى وضع العناصر الموالية له في المراكز المؤثرة في صنع القرار الصحفي وبصفة خاصة رؤساء مجالس المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير.

٣ ـ المبادرة إلى إغلاق الصحف التي حاولت نقد أفكاره السياسية وتوجهاته الجديدة.

٤ ـ بروز ظاهرة اللجوء إلى منع الكتاب المعارضين من الكتابة في الصحف اليومية، ومطاردة الصحفيين المهاجرين إلى الدول العربية والأوربية.

٥ ـ محاصرة الدور السياسي والمهني لنقابة الصحفيين والاتجاه نحو تحويلها إلى ناد اجتماعي.

ونجح النموذج الساداتي في كشف نوعية من الإعلاميين والصحفيين وظيفتها تبني موقف السلطة وتبريره وتأييده المطلق في كل مناسبة والاقتراب من السلطة والقيام بحملة مسعورة ضد خصومها وإظهارهم بمظهر المهددين والخطرين على أمن البلاد والحاكم وكانت تجربة السادات بمثابة الأمر الكاشف لهذه النوعية الموجودة في الأوساط الإعلامية.

وإذا كان الإدراك المبكر للسياسي لخطورة الصحفي والإعلامي ووضعيته على قمة الهرم الإعلامي ويحرص دائماً على التقرب إليه ويولي العلاقة معه اهتماماً خاصاً

قد أصبحت عقيدة ثابتة له. فإنه على النقيض من ذلك نظرة السياسي للمواطن ووضعه في الخريطة الإعلامية

فالمواطن ينظر إليه في المنظومة الإعلامية نظرة هامشية وتتعامل معاً على أنه استهلاكي فقط وليس مشاركاً وتجتهد دائماً في إفراغ الوظيفة الإعلامية من محتواها كعمليه اجتماعية تعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية ويقتصر دور الإعلام على الطابع الإقناعي الدعائي فقط وتركز الحكومات وتسخر الأجهزة الإعلامية لتأكيد الدور الذي تقوم به فقط.

وتستند في ذلك إلى تبعيتها للسلطات الحاكمة التي تتحكم بصورة شبه مطلقة في صياغة السياسات الإعلامية والاتصالية بما يحقق توجهاته وأهدافها السياسية.

في مقابل ذلك يقف الجمهور الأعزل في مواجهة سطوة الإعلام التي لا تعترف أصلاً بحقه في التعبير أو المشاركة وتعبر فقط عن مصالح واهتمام الحكام ولا تحمل إلا ثقافة الطبقة الحاكمة لا ثقافة المجتمع كله.

والناتج الطبيعي لعزله في مواجهة سيطرة السلطة على الإعلام نتيجة صياغة شخصية مستقبلية لمواطن مسطح ومغيب ومشوه.

في مقابل ذلك تكشف تلك السيطرة عن الدور الحقيقي للصحافة في مصر وأن دورها دور تبريري تقوم على الدفاع عن شرعية السلطة وتبرير سلوكها ومهاجمة خصومها وأن العلاقة بين الصحف والسياسة مرتبطة بمحددات معينة أولها.

١ ـ ملاحقة الصحفي وعدم السماح له بالوصول برسالته إلى الرأي العام.

٢ ـ الحد من حرية التعبير وممارسته بشكل يحول دون تكوين رأي عام قوي وواع وبالعكس يصبح تسطيح الوعي أحد مهام الإعلام.

٣ ـ سيادة نظم إصدار القرارات الفوقية أحادية النظر ذات التأثير الهامشي في تحديد العلاقة بين السياسيين والمجتمع بصفة عامة وفي صنع القرار بصفه خاصة.

حرص السلطة إذن على السيطرة على كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة وتحديد علاقتها بالصحفي على أساس الربط بين دور الإعلام وتعبئة الجماهير بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي السائد. وتجاهله لدور المواطن والحد من حريته في التعبير واختزال اهتمامه في المأكل والملبس والحاجات الآنية.

كل هذه الظروف تفتح الباب لتساؤل حول تكوين وتشكيل الرأي العام في مصر. وهل هذا التكوين يأتي تلقائياً أم هو مقصود يأتي عن عمد وقصد وافتعال وينشأ عن أصل ومصدر معين يتراءى له وتقوم خطته على تهيئة ظروف معينة وعناصر محددة إذا تحققت تيسر له تكوين رأي عام بصدد المسألة التي تعنيه والإجابة على هذا التساؤل مرتبطة بالمناخ السياسي السائد وهل هو ديمقراطي أم غير ديمقراطي وهل هناك عوامل لها أثرها في سير وتحديد اتجاهاته.

وفي دوله مثل مصر علينا إذا أرادنا أن نعرف كيف يتشكل الرأي العام وإلى أين يتجه وما هو حكمه على الأمور، أن تبحث عن العوامل والظروف والأشخاص الواقفين خلف الستار حتى نستطيع أن نعرف ماذا كانت الظروف البيئية وقدرة المواطن على الإدراك هي التي تحدد حكمه وتشكل رأيه.

فالرأي العام يتكون بفضل العوامل الحضارية والمؤثرات الثقافية كما يتكون نتيجة وقوع كوارث وأحداث جسام أو يتكون نتيجة عمليات إعلامية مخططة ومقصودة.

واقع حال المواطن المصري يكشف أن.

١ ــ الذل والخوف والإرهاب طفيليات أزمنت في كيان المجتمع المصري وامتصت منه روحه ودمه.

٢ ـ مغلوب على أمره يائس دائماً ومحروم.

٣ ـ البناء الاجتماعي له بناء طبقي استغلالي مستهدف من قبل وسائل الإعلام

المقروءة والمسموعة.

٤ ـ القرار في مصر صناعة رأسية يأتي من أعلى لأسفل.

٥ ـ نظرة السلطة إليه نظرة هامشية.

٦ ـ علاقاته قائمة على أساس الاقتناص والذعر ويعيش على هامش الوجود وليس في صميمه.

٧ ـ صحافته فاقدة لمصداقيتها فالإعلام قائم على تجميل السلطة على حساب المواطن.

هذه هي بعض العوامل والمؤثرات التي يقوم عليها الرأي العام في مصر. وهي عوامل تكشف أن الرأي يتشكل نتيجة الدور الذي تلعبه أجهزة الإعلام والرقابة التي تحدد ما يمكن مناقشته وأن وراء تشكيله خطة تقوم على تهيئة ظروف معينة لتشكيل رأي يحقق له أهدافه بالشكل والصفات التي تتفق ورغبات السلطة، وأن المناقشات التي تدور قبل بلورة الرأي العام هي مناقشات تلعب الحرب النفسية فيها والدعاية الدور الرئيسي لإحداث التأثير التي تريده السلطة. ومصدرها السلطة أيضاً.

الرأي العام إذن في مصر لا ينشأ تلقائياً ولا تفرزه تيارات الحياة اليومية الجارية ومناقشاته تدور كلها تحت سيطرة خطة محددة تصب في النهاية في خانة خدمة السلطة.

وإذا كانت السلطة تستطيع أن تتحكم في الرأي العام وتشكيله وفقاً للقالب الذي تريده. فإن ذلك يعني إمكانية تعديل هذا الرأي في أي وقت وتغيير اتجاهات وتحديد حكمه على الأمور وفقاً لأهدافها. ويصبح تعديل اتجاهات المواطن لعبة في يد السلطة تحكمها في ذلك نظرة هي لضرورة سياسية أو اجتماعية والقياس يصبح خاضعاً لأهواء القائمين على الحكم فقط. مادامت أن السلطة تبعد في سلوكياتها عن

منطقة الأديان

فإن التعديل يصبح سهلاً في الموضوعات الجديدة نسبياً والتي لها اتجاه راسخ أو وجهات نظر متفق عليها بصورة واضحة مثل هذه الموضوعات يسهل تعديل اتجاهات الرأي العام إزاءها والأساليب التي يمكن عن طريقها التأثير في أفكار الناس وتعديل وجهات نظرهم كثيرة منها. النشر المكثف والملاحقة والمتابعة أو الأسلوب المتكامل الذي يستخدم عدداً من هذه الأساليب معاً في إطار برنامج أو خطة ذات أهداف ومراحل متعددة ومن خلال تيار متدفق من الأنباء والمعلومات الذي تنقله وتنشره وسائل الإعلام التابعة لها. حيث يلقي المخطط الحكومي صداه وفقاً للهدف الذي تسعي السلطة لتحقيقه سواء بقبول أمر أو رفضه.

ويبقي إذن هناك الجزء الأخير من الإجابة على التساؤل حول وجود خطة تلعب فيها وسائل الأعلام دور المهد لتهيئة ظروف وحالة استعداد للمواطن لتكوين رأي يتفق مع أهدافها.

أو بالمعنى الأدق التأكيد على أن الرأي العام في مصر لا يتشكل تلقائياً وأن هناك أيد خفية تحركه من خلال عناصر محدودة تعمل على تهيئة التربة المصرية لزراعة أو حصاد فكرة محددة ودلالة عدم تلقائية الرأي العام في مصر هي طبيعة الحصول على المعلومات ووصولها إلى أيدي أجهزة الإعلام. فالمطالع أو القارئ لكيفية حصول أجهزة الدولة على المعلومات وتأمين هذه المعلومات يتأكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هنا حالة استحالة في أن يصل صحفي إلى معلومة حول انحرفات مسؤول كبير دون أن يكون هناك قصد في تسريب هذه المعلومات فأولاً يوجد في مصر أكثر من جهاز رقابي هي: هيئة الرقابة الإدارية التي أنشئت عام ١٩٦٤ وتتبع رئيس الوزراء وتختص بالرقابة على سلامة أداء مختلف قطاعات الدولة في تحقيق أهدافها.

الجهاز المركزي للمحاسبات وكان يتبع مجلس الشعب حتى وقت قريب ويختص بمراقبة النواحي المالية في مختلف قطاعات الدولة.

إدارة مكافحة جرائم الأموال العامة وتتبع وزير الداخلية وتختص بالتحري وضبط الجرائم الجنائية المتعلقة بالمال العام والموظف العام.

رقابه السلطة القضائية ورقابة السلطة التشريعية مجلسي الشعب والسوري وتختص بالرقابة على كافة أنشطة الدولة.

ورقابة جهاز المدعي الاشتراكي ويتبع مجلس الشعب ويختص باتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وجهاز الكسب غير المشروع والنيابة العامة والإدارية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالإضافة إلى الأجهزة الرقابية المتخصصة.

وكل مسئول يوجد له ملف حول حياته ومؤهلاته الدراسية وعلاقاته سواء داخل أو خارج نطاق عمله.

كل خطوة من خطوات المسئول تحت أجهزة ورقابة الدولة.

وحدث في عام ١٩٩٨ أن أثيرت مشكلة بين وزير الداخلية وعدد من الوزراء بسبب اصرار الوزير على تغيير طقم الحراسات الخاصة ببعض الوزراء وخرجت الأقاويل والتعبيرات وقتها ما بين قائل أن ولاء وانتماء قائد الحراسة المصاحب لأي وزير يكون لوزارة الداخلية وأنه يحصل يومياً على وجبة دسمة من المعلومات حول سلوكيات أي وزير وحياته الخاصة جداً.

على الجانب الآخر. كان هناك رأي يؤكد أن هناك علاقه انتماء ووفاء تنشأ بين قائد الحراسة والوزير المصاحب له هذه العلاقة الطيبة تتغير معها طبيعة الانتماء ويتحول ولاء ضابط الشرطة للوزير المصاحب.

وأيا كان التفسير فإن الواقعة أثارت مفهوم حرب المعلومات وطريقة جمعها وتأمينها لحماية الأمن القومي.

وتضع الدولة عدة محاور لتحقيق الأمن السياسي من خلال:

أولاً: التدابير وقواعد الأمن الخاص.

ثانياً: الجاسوسية المضادة.

وهذان العنصران يشكلان خطي الدفاع الأول والثاني لحماية أسرار الدولة.

٣ ـ مقاومة الأنشطة الضارة بأمن الدولة وهذه المحاور الثلاثة تهدف إلى جمع المعلومة فمن ناحية أداة جمع المعلومات فإن الدولة تختار الفرد وفقاً لطبيعة المعلومة المراد الحصول عليها فالذي يجمع المعلومة من مصادر ها العلنية يختلف في طبيعتها وإعداده عن الذي يجمعها من مصادرها السرية.

ثانياً: المعلومة سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية من حيث العلنية والسرية ومدي أهميتها للدولة والسرعة المطلوبة بها هذه الصفات الخاصة بالمعلومات تتحكم في عملية جمع المعلومات.

ثالثاً: التحليل والتجميع: تتسم المعلومات التي تحصل عليها الدولة من المصادر العلنية والسرية بضخامة كميتها. لذا تقوم الأجهزة بتحليل هذه المعلومات والربط بينها لاستكمال الأجزاء الناقصة بحيث تكتمل الصورة.

وبعد استكمال عناصر المعلومة. تقوم أجهزة الدولة بتطبيق قواعد الأمن الخاصة وهي تشمل مجموعة الإجراءات والتعليمات التي تهدف إلى حماية أسرار الدولة بتأمين كل ما يتصل بها من أفراد واتصالات فقواعد الأمن الخاصة إذن تدور حول حماية الأسرار ومفهوم السرية في المعلومات هو الذي يؤكد أن نشر أي معلومات حول الانحرافات المالية والأخلاقية لأي مسئول سابق لا تأتي صدفة وإنما من خلال خطط مدروسة.

فالتعامل مع الأسرار من الناحية العملية يقوم على أساس أن العلم بالسر يكون قاصراً على العاملين في نطاقه فإذا كان العمل في قضية يتطلب تضافر جهود خمسة أفراد فإن معنى السرية هنا ألا يزيد هؤلاء الأفراد عن خمسة وحينما يزيد العاملون

فرداً واحد يعتبر السر قد أفشى. وطبقاً لقاعدة المعرفة على قدر الحاجة تقوم الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتعليمات التي تتخذ للتأكد من ولاء العاملين بأجهزة الدولة المتعاملة مع أسرارها وحسن سيرهم وسيرتهم وبعدهم عن المشاكل التي قد تورطهم في تعاملات أو صداقات تؤدي إلى الإيقاع بهم فرائس في أيدي عملاء وتستبعد الدولة من العاملين في جمع المعلومات.

١ ـ ذوي العقائد والمذاهب المضادة لعقيدة الدولة.

٢ ـ ذوي الولاء المزدوج.

٣ ـ أصحاب الشذوذ الأخلاقي كمدمني المخدرات وأصحاب الجنسية المثلية والمقامر وزير النساء وأخيراً تقوم الدولة باتخاذ الجانب التلقيني وهو الإجراء الذي يتضمن على التعليمات والإرشادات التي تهدف إلى تبصير الأفراد بمواطن الزلل وحمايتهم من التورط مع عملاء النشاط الضار. وهذه كلها عبارة عن دروس مستفادة من أساليب تجنيب الأفراد أي وسائل مضادة لأساليب الدول في التجنيد.

بجانب تأمين الأفراد القائمين على جمع المعلومات تقوم الدولة أيضاً باتخاذ إجراءات لتأمين مواصلاتها واتصالاتها. فسيارات المسئولين. يوجد أسلوب لتموينها وحراستها أرقام سياراتهم أرقام خاصة أوراقها تتم داخل حقائب وإقفال خاصة تستخدم لنقل البريد تليفونياً موزعة على أكثر من سنترال لضمان عدم التنصت عليها جميعاً أو تعطلها بالكامل في حاله حدوث تخريب. بالإضافة إلى ذلك فإن المنشآت الحكومية التي تحمل أوراق ومكاتب العاملين توجد خطة محكمة تقوم على حراستها والسيطرة على المترددين عليها.

ونتيجة لذلك تكون الإجابة حول تسرب معلومات وملفات فساد عن حياة مسئول سابق سواء كانت انحرافات مالية وأخلاقية، لا تأتي مصادفة بل أن هناك من يقف وراء عملية هذا التحريك، والتسريب تسريب متعمد وهادف.

وإذا كانت كافة مدارس العلوم السلوكية قد اتفقت على إمكانية تغير وتعديل اتجاهات الأفراد وأن تحقيق ذلك مرتبط بحالة المتلقي ودرجة ثقافته وحالته النفسية والظروف البيئية، وأن المواطن دائماً في استعداد واستهواء لتلقي معلومات. والقاعدة العامة أن الاتجاهات بالنسبة لموضوع معين عرضة للتغير عند الحصول على معلومات جديدة تتعارض مع المعلومات السابقة خاصة إذا كانت المعلومات السابقة محددة وقليلة بالنسبة للمعلومات الجديدة. وبطبيعة الحال فإن المعلومات المتوافرة لدي المواطن عن المسئول أثناء الخدمة تكون قليلة جداً أو معدومة بالنسبة للمعلومات التي تنشر عنه بعد خروجه من منصبه.

يضاف إلى ذلك أن الفرد يميل إلى جمع المعلومات في المجالات التي يهتم بها أمام الموضوعات التي لا تثير اهتمامه فأن معلوماته عنها قليلة وبالتالي فإن فرصة التغير تكون أعلى.

ولأن المواطن دائماً واقف في حالة استعداد للتشفي ونبش جسد السلطة باعتبارها مصدر شقائه فهو دائماً ما ينتظر سقوط أحد وموت السلطة.

ولما كانت عملية جمع المعلومات وتاريخ فساد المسئول منذ دخوله لعبة السلطة وحتى خروجه محفوظة لدي السلطة لذا فإن تسريب مثل هذه المعلومات وتوزيعها قاصر على السلطة وهذه التي تخرج ملف المسئول المراد ذبحه وفضحه.

وإذا كان المسئول يظل منذ لحظة دخوله السلطة وحتى خروجه منها تحت سمع وبصر السلطة وتسجل كل أعماله بشكل يومي وتحفظ سلوكياته داخل ملفات لا يتطلع عليها إلا من يعلوه في السلم الوظيفي فقط.

كل ذلك لابد وأن يؤكد أن المعلومة لا تخرج ولا تتسرب إلا بعلم السلطة. وفي السياق ذاته يطرح التساؤل عن علاقة المسئول بالسلطة من جانب وعلاقة السلطة بالرأي العام بالمواطنين من جانب آخر ولماذا تهتم السلطة بالرأي العام وكيف تتحكم في تشكيله.

والأصل هو أن أكثر الناس اهتماماً باتجاهات الرأي العام هم الزعماء والقادة من رجال السياسة والحكم وكذلك رجال الاقتصاد ورجال الأعمال. وذلك لأن فهم ظاهرة الرأي العام والإلمام بأبعادها والعوامل المؤثرة فيها يتيح للمهتمين به أن يضع أصبعه على الوسائل لتشكيل وجه الحياة والتأثير في ظروفها بما يحقق الأهداف الثابتة والمتغيرة في المجتمع.

ويلعب الرأي العام في الأنشطة الاجتماعية دوراً مهماً جداً دور يقوم على ركيزة أساسية تمثل نقطة البدء بالنسبة له وهو حمايته للمثل العليا والمبادئ الأخلاقية التي يرتضيها المجتمع والمثل العليا في أي مجتمع بشكل عام تقوم على أربع عناصر أساسية هي القوة والعادات والتقاليد والعقل.

والرأي العام في ضوء المثل العليا الأخلاقية يوجه في ضوء مكوناته تيار اللوم والتحقير وأحياناً التكريم والتشريف حينما يكون المسلك متفقاً أو غير متفق مع المثل العليا والضمير الأخلاقي للجماعة.

من هنا فقط يتحدد لماذا تحرص السلطة دائماً على حرق خصومها السياسيين بورقة الجنس ولماذا تستخدم ورقة الجنس أيضاً في تغطية فضائح سياسية ليس من مصلحتها أن يعرفها المواطن العادي بالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة أيضاً تستخدم ورقه الجنس في تعرية رجالها الذين سبق وأن استخدمتهم واستهلكوا ولإسكاتهم للأبد تكون ورقة الجنس بمثابة الكمامة التي تغلق أفواههم للأبد.

وقراءة سريعة للعوامل المؤثرة في سلوك المواطن المصري ومحددات اتجاهاته. تكشف على أنه ومنذ البدء قامت حياته وعلاقاته مع السلطة على أساس الخوف والرعب وتأمين حاجاته الآنية، يرضي بالسلطة في الظاهر ويكن لها العداء والكراهية في الباطن.

وسيلته في مواجهه ظلم السلطة كانت الإنجاب واللجوء إلى الله والتدين منذ

البدء وعلى مدار تاريخه وحياته كان الدين ملاذه وتنفيساً له عن ظلم الحاكم وكانت النميمة والتهكم وإطلاق النكات هي إحدى وسائل التعبير.

وشكل الدين منذ أيام الفراعنة وحتى الآن وجدان المواطن المصري وأصبح حكمه على الأمور كلها لها منطلقات دينية.

obeikandl.com